أيار 2026 العدد رقم 5

سلسلة **التعامل مع الماضي**

LCPS المركز اللبناني للدراسات
The Lebanese Center for Policy Studies

أصداء الغياب: آثار الأشخاص المفقودين والمخفيّين على النسيج الاجتماعي والعائلي

زينة علوش

عن الكاتبة
زينة علوش خبيرة أولى في حماية الأطفال والوقاية من العنف. هي حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم الاجتماعيّة، التاريخ الشفهي، والفنون، ولديها خبرة تزيد على 25 عامًا في مجال حماية الطفل، العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتبنّي غير القانوني العابر للأعراق والدول. وقد قادت منظّمات دوليّة، عملت على تطوير مبادرات لتعزيز الأسرة، صمّمت برامج استراتيجيّة، وقدّمت ورش عمل لبناء القدرات.

المقدّمة

في لبنان، ما زالت قضية المفقودين/ات والمخفيّين/ات قسرًا تمثّل أحد أكثر الجروح المفتوحة التي خلّفتها الحرب الأهليّة (1975–1990) وما تلاها من صراعات وانتهاكات. آلاف الأسر، من أمّهات وآباء، وزوجات وأزواج، وأبناء وبنات، لم تتلقَّ حتّى اليوم أجوبة عن مصير أحبّائها/نّ. ورغم مرور عقود على اختفائهم/نّ، ورغم صدور القانون 2018/105 وإنشاء الهيئة الوطنيّة للمفقودين/ات والمخفيّين/ات قسرًا، ما زالت هذه القضيّة تشكّل واقعًا يوميًّا يعيد تشكيل حياة الأفراد والأسر والمجتمع برمّته، ويكشف عن أبعادٍ جندريّة متشابكة تتجاوز كونها قضيّة حقوقيّة أو إنسانيّة، لتغدو مرآة لمنظومة العنف البنيوي المستمرّ في غياب العدالة الانتقالية.

غالبًا ما تكون المقاربات العامّة لهذه القضيّة، سواء في الخطاب الرسمي، أو في العمل المدني، جزئيّة أو مجزّأة. فهي تركّز على جوانب قانونيّة أو إنسانيّة محدّدة دون أن تتمكّن من تظهير الترابط المعقّد بين الفقد الفردي والإرث الجماعي، وبين الألم الشخصي والعنف الموروث عبر الأجيال. إن غياب الفهم الشمولي لهذه التداعيات يحجب إدراك أنّ هذا الإرث لا يزال يثقل الحاضر، وأنّ العنف لا ينتهي بانتهاء أعمال الحرب المباشرة، بل يتجدّد بصورٍ رمزيّة واجتماعيّة ونفسيّة داخل العائلات المعنيّة خصوصًا والمجتمع عمومًا.

ورغم ضعف الاستجابة المؤسّساتيّة الشاملة، لا يمكن إغفال النضال الريادي الذي قاده أشخاص شجعان، وعلى رأسهم النساء اللواتي رفضن أن يُمحى أثر

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Embassy of Switzerland to Lebanon and Syria
السفارة السويسرية لدى لبنان وسوريا

موّل هذا الملخص من قبل سفارة سويسرا لدى لبنان وسوريا. وتقع المسؤولية عن محتواه حصراً على عاتق المركز اللبناني للدراسات، وهو لا يعكس بالضرورة آراء سفارة سويسرا لدى لبنان وسوريا.

© حقوق النشر محفوظة 2026
المركز اللبناني للدراسات
تنفيذ التصميم زينة خيرالله

أحبائهنّ من الذاكرة العامّة. منذ ثمانينيات القرن الماضي، شكّلت الناشطة وداد حلواني، ومعها مجموعة من الأمّهات والزوجات، نواة لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين، التي تحولت إلى مساحة أخلاقيّة ووطنيّة لمقاومة النسيان. بفضل إصرارهنّ، بقي الملفّ حاضرًا في الوعي العامّ، وتحوّل الألم إلى نضالٍ مدنيّ تجاوز الطوائف والانتماءات السياسيّة. جسّدت تلك النساء نموذجًا نادرًا في العمل العامّ اللبناني: مزجًا بين الشجاعة الأخلاقيّة والسياسة الإنسانيّة، بين الصبر والمساءلة. ومن دون أصواتهنّ، ما كان هناك أيّ اعتراف رسمي بالقضية، ولا ربما أيّ قانون مثل 2018/105.

ومع ذلك، فإنّ ما تحقّق على مستوى السياسات العامّة لا يزال أقلّ بكثير ممّا تتطلّبه العدالة الحقيقيّة. فالاستجابة الحكوميّة ظلّت في أغلبها شكليّة، موسميّة، وبطيئة، فيما وقع عبء البحث عن الحقيقة على عاتق العائلات ذاتها، لا على الدولة. هذا التفاوت بين نضال المجتمع المدني واستجابة المؤسّسات الرسميّة يعكس استمرار منطق الإفلات من المسؤوليّة، ويؤكّد أنّ إقرار القوانين لا يكفي إذا لم يُرافق بإرادة سياسيّة حقيقيّة، واستثمارٍ طويل الأمد في العدالة والرعاية والذاكرة.

من هنا، فإنّ فهم العواقب متعدّدة الأبعاد لهذه الظاهرة، على المستويين الفردي والجماعي، ليس تمرينًا أكاديميًّا، بل خطوة أساسيّة لإعادة بناء الثقة وترميم النسيج الاجتماعي اللبناني. فكلّ سياسة أو مبادرة تُعنى بملف المفقودين/ات دون النظر إلى آثار الغياب على الأجيال اللاحقة، أو دون إدماج منظورٍ شموليّ يتناول الأبعاد النفسيّة والاجتماعيّة والرمزيّة للفقد، ستبقى قاصرة عن تحقيق العدالة الفعليّة.

في هذا المقال، محاولة لتسليط الضوء على الأثر الاجتماعي والنفسي العميق الذي خلّفته قضيّة المفقودين/ات والمخفيّين/ات قسرًا على جميع من طاولتهم/نّ تداعياتها، سواء من الأهالي أو الأزواج والزوجات أو الأبناء والبنات. من خلال هذا المنظور، تسعى الورقة لفتح نقاش أوسع في الكيفيّة التي يمكن عبرها فهم هذا الإرث الطويل بوصفه تجربة اجتماعيّة ونفسيّة مستمرّة، لا حدثًا تاريخيًّا منتهيًا، وللتفكير في سبل صياغة استجابات، على صعيد السياسات والمقاربات، وبالتالي الخدمات، أكثر حساسيّة وإنصافًا، تراعي الأثر التراكمي لهذا الغياب على الأفراد والعائلات، والمجتمع، والوطن.

I الأبعاد الأسريّة من منظور جندري

في لبنان، تتّخذ المعاناة أبعادًا متباينة على المستوى الأسري بحسب الموقع الجندري. الأمّهات يعشن أملًا، ربما سرابيًّا، وحدادًا مؤجّلًا، ويواجهن أعباء إعالة الأسر، أو قيادة المعارك القانونيّة والاجتماعيّة في غياب الدولة. الآباء يرزحون تحت ثقل العجز عن حماية أسرهم أو التيقّن من مصير أبنائهم/نّ، كما يمليه عليهم دورهم في الواقع اللبناني. فيما الزوجات يصطدمن بغموض قانوني واجتماعي حول وضعهنّ الأسري وحقوقهنّ في الزواج والإرث والحضانة. أمّا الأطفال/الطفلات، فينشأ كثير منهم/نّ وهم محاصرون/ات بغياب أحد الوالدين أو الأخ أو الأخت، ما يؤثّر بعمق في هويتهم/نّ وثقتهم/نّ بالمجتمع ومستقبلهم/نّ، مع تجلّيات مختلفة بين البنات والفتيان نتيجة للأدوار والمعايير الجندريّة السائدة (ICTJ, 2013 ;ICRC, 2015 ;Yakintou, 2015).

لكن ما لا يزال غائبًا عن المقاربات العامّة، إدراك أنّ هذه الديناميّات العائليّة ليست فقط تفاعلات نفسيّة أو اجتماعيّة، بل هي بنية مستمرّة للعنف. فحين لا تُروى القصّة، وحين لا يُكشف المصير، تنتقل الصدمة بصمتٍ من جيلٍ إلى آخر. تتجسّد هذه الصدمة في العلاقات داخل الأسرة، وفي طريقة فهم الحبّ، الأمان، والانتماء. وتتحوّل الذاكرة غير المحسومة إلى مصدر قلقٍ دائم، يعوق النموّ الفردي والجماعي، ويعيد إنتاج مناخٍ مكتومٍ من الخوف وانعدام الثقة، سواء داخل الأسرة أو على مستوى المجتمع ككلّ (Hayner, 2011). في مقابلات سابقة لها، تحدّثت وداد حلواني عن الصدمة العميقة التي سبّبها اختفاء زوجها عدنان في 24 سبتمبر 1982، وما تركه ذلك من أثر مستمرّ على حياتها اليوميّة. أشارت إلى أنّها أخفت الحقيقة عن أولادها في البداية، محاولة حمايتهم من الصدمة، وأمضت وقتًا طويلًا في البحث والسؤال عن مصيره، مع مواجهة تكرار الإجابات المحبطة حول إمكانيّة وجود حالات مشابهة وبأنّها ليست استثناءً، ما يبرز حجم الألم والتحدّيات التي واجهتها في سعيها للعدالة (العربي الجديد، 2025).

لكن، ما يميّز تجربة وداد حلواني، تحوّل ألمها الشخصي إلى فعلٍ جماعي منظّم. في وقتٍ كانت فيه المطالبة بمعرفة الحقيقة تُعدّ تهديدًا للأمن الوطني، قادت وداد مسارًا شجاعًا وغير مسبوق في المطالبة بالحقّ في المعرفة والحقّ في الوصول إلى المعلومات عن مصير المفقودين والمخفيّين/ات قسرًا. أسّست لجنة أهالي المخطوفين/ات والمفقودين/ات خلال الحرب الأهليّة اللبنانيّة، لتتحوّل من أمٍّ تبحث عن زوجها، إلى صوتٍ جماعي يطالب باسم مئات العائلات بحقّها في الحقيقة والعدالة. وبذلك مثّلت وداد النساء اللواتي فقدن أزواجهنّ أو أبناءهنّ أو إخوتهنّ، فكانت وجهًا ناطقًا باسم معاناةٍ نسائيّةٍ وإنسانيّةٍ متعدّدة الوجوه، جمعت بين الألم الشخصي والمسؤوليّة العامّة.

في مواجهة صمت الدولة وتواطؤ القوى السياسية، كانت وداد تعبّر عن إرادة جماعيّة في كشف المستور، متحدّيةً سرديّةً رسميّةً تعتبر الحديث عن الماضي تهديدًا للوحدة الوطنيّة. لقد شكّل عملها أحد أجرأ أشكال المقاومة المدنيّة في لبنان، حيث ناضلت في الشارع، وفي المحاكم، وفي الساحات العامّة، دفاعًا عن ذاكرةٍ جماعيّة أراد النظام طمسها، ومطالبةً بإقرار قوانين تُكرّس هذا الحق، كما حصل لاحقًا في القانون 105 لعام 2018 بشأن المفقودين/ات والمخفيّين/ات قسرًا. بهذا المعنى، لم تكن وداد حلواني فقط رمزًا للأم المكلومة، بل فاعلةً سياسيّةً واجتماعيّةً أعادت تعريف العلاقة بين الذاكرة والعدالة، وبين الخاصّ والعامّ. جسّدت أنّ الكشف عن الحقيقة ليس تهديدًا للوطن، بل شرط لشفائه، وأنّ استعادة الأسماء والوجوه من النسيان، فعل مقاومة بحد ذاته ضدّ ثقافة الإنكار والعنف المتكرّرعبر الأجيال.

هذه المسارات ليست استثناءً لبنانيًّا. ففي الأرجنتين، شكّلت 'أمّهات ميدان مايو' واحدة من أبرز الحركات الاجتماعية في التاريخ المعاصر، وقد وُلدت من رحم الفقد والألم، لا من المؤسّسات أو الأحزاب. كانت مجموعة من النساء اللواتي اختُطف أبناؤهنّ وبناتهنّ خلال الديكتاتوريّة العسكريّة (1976–1983)، حين مارست الدولة حملة قمع منظّمة شملت آلاف الاعتقالات والإخفاء القسريّ. خرجت الأمّهات إلى الساحات متحدّيات الخوف والملاحقة. تحوّلت هذه المسيرات الأسبوعيّة إلى فعلٍ رمزيّ مقاوم،

واستطاعت الأمّهات فرض قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا على الرأي العامّ المحليّ والدولي. وأجبرت الحكومة لاحقًا على الاعتراف بمسؤوليّتها وفتح الأرشيفات السرّيّة (Bouvard, 1994; Feitlowitz, 1998; CONADEP, 1984).

لا تكمن قيمة هذا النموذج فقط في تحقيق نتائج قانونيّة، بل في ما مثّله من تحوّلٍ في معنى العدالة والذاكرة. فقد بيّنت 'أمّهات ميدان مايو' أنّ الفقد يمكن استثماره في طاقة جماعيّة لإعادة بناء المجتمع على أسس الاعتراف والمساءلة. لقد نجحت الحركة في إعادة صياغة مفهوم العدالة الانتقاليّة من منظور الضحايا أنفسهم، مؤسّسة بذلك لعدالة تقوم على الذاكرة والكرامة والحقّ في سرد القصة. لقد علّمت تجربة الأرجنتين العالم أنّ مواجهة الغياب ليست مجرد مسألة قانونيّة، بل فعل مقاومة ضدّ النسيان، وضدّ المنظومات التي تحاول طيّ الصفحات دون قراءة محتواها. ولا تزال تلك الدروس حاضرة اليوم في لبنان، حيث يواجه الأهالي الصمت بالإصرار نفسه الذي واجهت به أمهات الأرجنتين الخوف، مدركاتٍ أنّ العدالة تبدأ من الصوت، من التسمية، ومن رفض اختزال الإنسان في رقمٍ أو ملفٍّ منسيّ.

أمّا في كندا، فقد قدّمت قضيّة النساء والفتيات من الشعوب الأصليّة مثالًا صارخًا على استمرار العنف التاريخي الممنهج. فاختفاء النساء والفتيات من السكّان الأصليّين كان امتدادًا لحرب مستمرّة استهدفت النساء كأساس للعائلة الأصليّة، باعتبارها النواة الأولى للمجتمع وثقافته وذاكرته. ومع غياب المراجعة الجذريّة والمساءلة الفعليّة، تحوّل اختفاء النساء والفتيات إلى ظاهرة 'مُطبّعة' تتعايش معها المجتمعات والسلطات كقدرٍ لا كمأساة وطنيّة مستمرّة. لكن النساء من الشعوب الأصليّة بدأنَ بتنظيم أنفسهنّ وإسماع أصواتهنّ في الفضاء العام، رافضات تحويل الغياب إلى مصير دائم. أثمر هذا النضال تحقيقًا وطنيًّا شاملًا نُشر عام 2019 (National Inquiry into Missing and Murdered Indigenous Women and Girls, 2019)، واعتُبر شهادةً حيّة على عنفٍ مستمرّ. خلص التقرير إلى أنّ ما يحدث ليس جرائم معزولة، بل نظام بنيويّ من التمييز واللامبالاة، يتقاطع فيه العنف الجندري مع إرث الاستعمار والعنصريّة ضدّ الشعوب الأصليّة. ودعا إلى فهم التغييب القسري ضمن سياقه السياسي والبنيوي، مؤكّدًا أنّ العدالة تتطلّب ما يتجاوز القضاء، نحو إعادة بناء العلاقة مع الدولة على أسس الاعتراف والكرامة والتاريخ المشترك.

II الأطفال والطفلات: ضحايا التّبنّي الدولي غير القانوني

بالإضافة إلى ما يُقدّر بنحو 17,000 شخص مفقود خلال الحرب اللبنانيّة، هناك أكثر من 10,000 طفل وطفلة جرى تبنّيهم/نّ بشكل غير قانوني بما يتقاطع مع الاتجار بالأطفال لأغراض ربحيّة (ElHage, 2019). ويجب اعتبارهم/نّ مفقودين/ات بالنسبة إلى عائلاتهم/نّ البيولوجيّة، وعائلاتهم/نّ البيولوجيّة مفقودة بالنسبة إليهم/نّ. وعلى الرغم من الوثائق العديدة التي تشير إلى تزوير سجلّات رسميّة، بما فيها شهادات الميلاد وجوازات السفر، ونداءات لضمان حقّ المتبنّين والمتبنّيات في الوصول إلى المعلومات، لم يظهر أيّ التزام حكومي جادّ لمعالجة هذا الجرح المفتوح الذي طاول أكثر من 10 آلاف طفل وطفلة جرى تبنّيهم/نّ خلال الحرب (Allouche-Ismail, 2021). علمًا

أن التبني الدولي ما زال مستمرًا من لبنان، وهذا مؤشّر مباشر على أنّ غياب المساءلة القانونيّة باب مشرّع على المزيد من الاتجار بالأطفال (Allouche, 2022).

تُظهر توثيقات جمعيّة بدائل أنّ إرث الصمت على المتبنّين والمتبنّيات وأمّهاتهم/نّ البيولوجيّات شديد التأثير، حيث تعاني الأكثريّة من عنصريّة وسوء معاملة ومشكلات في تكوين الهويّة (Allouche-Ismail, 2020). وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ تجربة التبنّي تعني أيضًا انتزاع الحقّ بالجنسيّة اللبنانيّة. في المقابل، تُقمع أصوات الأمّهات البيولوجيّات بسبب العار واللوم والنسيان القسري، ما يعكس استمرار العنف الهيكلي والاجتماعي.

يحفل تاريخ الأزمات الدوليّة بممارسات مماثلة، مثل اختطاف الأطفال والطفلات وتبنّيهم/نّ بالقوّة في الأرجنتين خلال فترة الديكتاتوريّة العسكريّة، حيث تبنّت عائلات العسكر ضحايا من قتلوهم في الحرب (Arditti, 1999). وفي فيتنام، استُخدمت عمليّات اختطاف الأطفال والطفلات وتبنّيهم/نّ القسري أداةً سياسيّةً وعسكريّةً، للسيطرة على السكّان وإحداث تغييرات ديموغرافيّة (Bagga and Boag-Strong, 2009).

بالمقارنة، اتّخذت دول مثل كوريا الجنوبيّة وإثيوبيا وهولندا إصلاحات قانونيّة صارمة لحماية الأطفال والطفلات من التبنّي الدولي غير القانوني، بما يشمل منع تزوير الوثائق وتقييد التبنّي من خارج الحدود، ما يعكس أهمّيّة الالتزام القانوني لضمان حقوق الأطفال وحمايتهم من الاستغلال (Selman, 2020)، وهو ما يظل غائبًا عن التجربة اللبنانيّة. هذه المقارنة تؤكّد الحاجة الماسّة لإجراءات شاملة تشمل التشريعات الوطنيّة، دعم المبادرات الفرديّة، وإعادة الاعتبار لحقوق المتبنّين والمتبنّيات والأمّهات البيولوجيّات في الحقّ بالمعرفة عبر فتح ملفّات التّبنّي المتورّط فيها سلسلة ممتدّة من إجراءات الولادة وصولًا إلى استصدار الوثائق المزوّرة وتهريب الأطفال والطفلات عبر الحدود. هي مسارات تورّط لبنان كدولة مصدّرة للتّبنّي والدول التي تستقبل التبنّي. مبادرات اقتفاء أثر العائلات البيولوجيّة عبر فحوصات الحمض النووي تظلّ فرديّة وغير منظّمة، ما يجعل ضحايا التبنّي الدولي عرضة للاستغلال المالي والمعلوماتي والإعلامي. كذلك لم تُؤخذ الدعوات إلى ربط قواعد بيانات الحمض النووي لهؤلاء مع بيانات المفقودين والمفقودات والمخفيّين/ات قسرًا على محمل الجد، إذ لا يُعتبر التبنّي الدولي أولويّة.

III غياب السرديّة

كل مفقود/ة لم يُكشف مصيره/ا، هو/ي أيضًا قصّة لم تُروَ بالكامل. هذا النقص في السرد لا يُفقد العائلات فقط القدرة على الحداد أو الاستقرار النفسي، بل يمنع أيضًا تشكّل رواية جماعيّة تُعيد ترتيب العلاقة بين المواطن/ة والدولة. فحين تبقى القصّة الفرديّة ناقصة، يتعمّق الغياب في المعنى والذاكرة، ويتحوّل الصمت إلى آليّةٍ جماعيّة لتجنّب الألم. هذا الصمت، في ذاته، يصبح نوعًا من العنف المتوارث بين الأجيال، حيث يكبر الأبناء والبنات في ظلّ غياب الحقيقة، محاطين بأسرٍ منهكة بالانتظار، ومتردّدين/ات بين الولاء للذاكرة والرغبة في النسيان.

إنّ غياب القصّة الفرديّة يقابله غياب الإغلاق الجماعي على مستوى الوطن، أي غياب القدرة على إعلان نهاية الحرب فعلًا، لا على الورق، بل في الوجدان الجماعي. فالدولة

التي لم تواجه ماضيها تُعيد إنتاج منطق الحرب في سياساتها اليوميّة: في التمييز، في غياب الثقة، وفي ترك الفئات المتضرّرة تواجه مصيرها وحيدة. وهكذا، يصبح الفقد حدثًا ممتدًا لا يقتصر على العائلة، بل يشمل أجيالًا من اللبنانيّين واللبنانيّات الذين واللواتي نشأوا/نشأن في ظلّ صمتٍ رسميّ عن حقيقة ما جرى.

إنّ الاعتراف بعمق هذا الإرث لا يهدف إلى اجترار الماضي، بل إلى كسر دوّامة العنف التي تتغذّى من الصمت والإنكار. ففهم الغياب بوصفه تجربة ممتدّة، لا حدثًا منتهيًا، يساعد على صياغة مقاربات أكثر حساسيّة لآثار العنف بين الأجيال، وعلى تصميم سياسات للرّعاية والعدالة الانتقاليّة تُعيد للذاكرة مكانتها كركيزة للمواطنة، وللحقيقة دورها كشرطٍ للكرامة. يقول الكاتب (Sean Field 2016) (وهو باحث في التأريخ الشفهي المتخصّص في الأبرتهايد في جنوب أفريقيا) إنّ عجز الأشخاص عن سرد قصصهم الخاصّة عن التعرّض للعنف، إسكات يتقاطع مع أثر الإبادة الجماعيّة. وهو ما يربط تجربة التّبنّي مباشرة بتداعيات إرث عائلات المفقودين والمفقودات والمخفيّين/ات قسرًا في لبنان.

IV الانعكاسات على النسيج المجتمعي

الانعكاسات على النسيج المجتمعي في لبنان الناتجة من ملفّ المفقودين/ات والمخفيّين/ات قسرًا والمهجّرين/ات والمُتبنّين/ات قسرًا تتجاوز الألم الفردي لتطاول بنية الثقة بين المواطنين/ات والدولة. فغياب الحقيقة واستمرار التعتيم على مصير أكثر من 17,000 مفقود/ة وأكثر من 10,000 طفل/ة جرى تبنّيهم/نّ أو تهريبهم/نّ بشكل غير قانوني خلال الحرب، عمّق الشرخ بين المجتمع ومؤسّسات الدولة التي يفترض أن تكون حامية للحقوق. هذا الفقد لم يدمّر فقط الروابط الأسريّة، بل ضرب أسس الانتماء والثقة المتبادلة.

من المهمّ هنا التساؤل عمّا إذا كان اللبنانيّون/ات قد فقدوا الثقة كليًّا في الدولة، أو أنّهم/نّ حافظوا على ثقتهم/نّ بزعمائهم/نّ الطائفيّين، في إطار شبكات الزبائنيّة التي أعادت إنتاج الولاءات الضيّقة بدل الثقة بالمؤسّسات الوطنيّة. فبينما تآكلت الثقة بالدولة ككيان جامع، ظلّت الثقة تُمنَح للأحزاب والطوائف التي قدّمت نفسها بديلًا للحماية والعدالة. هذه المفارقة جعلت العدالة الانتقاليّة رهينة المصالح السياسيّة والطائفيّة، وحالت دون بناء سرديّة وطنيّة مشتركة حول الذاكرة والمساءلة.

أمّا على صعيد المشاركة المجتمعيّة، فقد أدّى هذا المناخ من انعدام الثقة إلى تراجع الحافز للمشاركة في الفضاء المدني، خصوصًا بين النساء والشباب الذين وجدوا أنفسهم أمام دولة عاجزة عن الاعتراف بضحاياها أو حماية ذويهم. انتقال آثار الصدمة بين الأجيال، من الآباء والأمّهات إلى الأبناء والبنات، كرّس ثقافة الخوف والصمت واللّامبالاة، وحوّل الجرح إلى مكوّن من مكوّنات الهويّة اللبنانيّة.

ورغم أنّ إقرار القانون 105/2018 وإنشاء الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا شكّلا خطوة رمزيّة نحو الاعتراف بالحق في المعرفة، فإنّ التنفيذ البطيء وعدم توفير الموارد اللازمة قوّضا تأثيرها الفعلي في استعادة الثقة. فبالنّسبة إلى كثيرين/ات، لم يغيّر القانون من واقع الإفلات من العقاب، أو من الشعور بأنّ العدالة لا تزال

انتقائيّة ومؤجَّلة. بذلك، بقيت الدولة في نظرهم/نّ بعيدة، متواطئة أو غير مبالية، ما عمّق الفجوة بين المجتمع ومؤسّساته، وأدام هشاشة النسيج الوطني.

هناك ترابط بنيوي بين أجندة الحكومات اللبنانيّة ومصالح النخب السياسيّة التي تتقاسم الخوف نفسه من فتح ملفّات الماضي، سواء تلك المتعلّقة بالمفقودين والمفقودات، أو بالتبنّي القسري، أو بالانتهاكات التي رافقت الحرب. فالحقيقة في هذا السياق ليست مجرّد مسألة تاريخيّة أو إنسانيّة، بل تهديد مباشر لبنية السلطة التي تشكّلت على أنقاض الحرب وعلى تسوياتها الهشّة. إنّ تفكيك هذه الملفّات يعني بالضرورة زعزعة شرعيّة العديد من الفاعلين السياسيّين، ولذلك يفضّل الإبقاء على حالة اللّامعالجة كسياسة متعمّدة للإبقاء على التوازن القائم. ورغم أنّ هناك بصيص أمل في الحكومة الحاليّة لإعادة فتح هذا الملف وتعزيز دور الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا، إلّا أنّ الإرادة السياسيّة تبقى محكومة بحسابات القوى الطائفيّة والمصالح المشتركة التي لا تزال تلقي بظلالها على أيّ التزام فعلي. فالمواقف الرسميّة غالبًا ما تراوح بين الوعود الرمزيّة والإجراءات البيروقراطيّة غير الملزمة، ما يبقي الثقة بين المواطنين والمواطنات والدولة في حالة هشاشة مستمرّة.

ويضاف إلى ذلك أنّ فقدان الثقة لا يقتصر على العلاقة بين الشعب والدولة، بل يمتدّ إلى عمق الوعي الجماعي. فالمجتمع اللبناني الذي لم يتح له بعد أن يواجه تاريخه وجراحه بصدق، يعيش شكلًا من أشكال الإنكار الجماعي، يفضّل فيه كثيرون وكثيرات الابتعاد عن الحقيقة المؤلمة حفاظًا على استقرار هشّ، ولو كان ذلك على حساب العدالة. هذا الإنكار العامّ يوازي صمت الدولة، وكلاهما يسهم في إدامة العنف البنيوي ويحول دون بناء ذاكرة جماعيّة صادقة، قادرة على مواجهة الحروب المستمرّة بأشكالها المختلفة.

٧ العدالة الانتقاليّة والحقّ في الحقيقة

تُعدّ العدالة الانتقاليّة والحقّ في الحصول على المعلومات مدخلًا أساسيًا لمعالجة إرث العنف في لبنان، ليس فقط من خلال البحث عن المفقودين/ات والمخفيّين/ات قسرًا، بل أيضًا عبر الاعتراف بالأطفال والطفلات الذين/اللواتي جرى تبنّيهم/نّ بشكل غير قانوني خلال الحرب كضحايا لفقدٍ قسريّ مضاعف. فهؤلاء الأطفال، الذين فُصلوا عن أسرهم الأصليّة بوثائق مزوّرة وبغطاء من الفوضى السياسيّة والمؤسّساتيّة، يشكّلون جزءًا من الجرح الوطني المفتوح الذي يتقاطع مع قضيّة المفقودين/ات والمخفيّين/ات قسرًا وقضيّة العدالة والذاكرة. ولا يزال التعامل مع هذا الملفّ بطيئًا، فيما لم تُدرج قضايا التّبنّي القسري والاتجار بالأطفال ضمن الأجندة الرسميّة، رغم الدعوات المتكرّرة من منظّمات مثل بدائل (Badael) وناشطين/ات إلى دمجها كجزء من الحقّ في الحصول على المعلومات (Allouche-Ismail, 2018).

في هذا السّياق، برزت جهود محلّيّة تسعى لإعادة بناء الثقة والتصالح مع الماضي من خارج مؤسّسات الدولة. من أبرز هذه المبادرات محاربون من أجل السلام (Fighters for Peace) الذين يعملون على خلق مساحات حوار بين أفراد قاتلوا سابقًا في صفوف متنازعة، محاولين تحويل الذاكرة الفرديّة إلى أداة تفكير جماعي في معنى المسؤوليّة

والمصالحة. كذلك تلعب النساء بانيات السلام (Peacebuilders Women) دورًا محوريًّا في الدفع نحو الاعتراف الرسمي بالمعاناة، وفي المطالبة بإنصاف عائلات المفقودين/ات والمخفيّين/ات قسرًا والأمّهات اللواتي فقدن أطفالهنّ عبر التّبنّي غير القانوني. فعملهنّ يتجاوز المطالبة بالعدالة القانونيّة إلى بناء شبكات دعم مجتمعيّة وتوثيق الروايات النسائيّة عن الفقد والعنف والنجاة، في محاولة لاستعادة الصوت الإنساني المسلوب من سرديّات الحرب الرسميّة.

إلى جانب ذلك، برز المسرح وسيلةً فنّيّةً هادفةً لاستعادة الذاكرة الجماعيّة ورواية قصص الاختفاء والعنف، من خلال مبادرات فنّيّة وثقافيّة حاولت تحويل الألم إلى فعلٍ تعبيريّ مقاوم. غير أنّ هذا الشكل من التوثيق لا يخلو من إشكاليّات أخلاقيّة، إذ تُروى فيه تجارب أشخاص تعرّضوا لعنف أو فُقد لهم أحبّاء، في غياب منظومة حماية أو إحالة قادرة على التعامل مع الاضطرابات النفسيّة التي قد تثيرها إعادة سرد هذه القصص. فبينما يتيح المسرح إمكانات رمزيّة قويّة في إعادة تمثيل العنف وتفكيك الصمت، فإنّه قد يكرّر جرح الضحايا إن لم يُراعَ البعد العلاجي والآمن في جمع الشهادات وعرضها.

تبقى العدالة الانتقاليّة غير مكتملة عندما لا تكون مؤسّسية، أو عندما تُنفّذ بمعزل عن نيّة واضحة لمواجهة الماضي بطريقة تحترم المعاناة وتكرّم المتضرّرين/ات. فغياب الإرادة السياسيّة لتبنّي أجندة جادّة للتعامل مع الذاكرة الجماعيّة يجعل العدالة رمزيّة ومحدودة الأثر، ويترك الجرح الوطني مفتوحًا ينزف بلا رعاية. لا يمكن العدالة الانتقاليّة أن تُثمر من دون توفير وسائل ملموسة لجبر الضرر، ودعم الناجين/ات، وتضميد الجراح المستمرّة التي لا تزال تنزف في الذاكرة الفرديّة والجمعيّة على حدّ سواء. إنّ الاعتراف، والمساءلة، والرعاية المجتمعيّة ليست فقط متطلّبات للعدالة، بل شروط للشفاء الوطني الذي لا يزال مؤجّلًا.

VI الحقّ في الوصول إلى المعلومات: توصيات عمليّة بشأن المفقودين/ات والمخفيّين/ات قسرًا في لبنان

يشكّل ملفّ المفقودين/ات والمخفيّين/ات قسرًا في لبنان إحدى أكثر القضايا إلحاحًا في مسار العدالة الانتقاليّة، لما يحمله من أبعاد إنسانية وحقوقيّة تتعلق بكشف الحقيقة، واستعادة الروابط الأسرية، وضمان عدم تكرار الانتهاكات. ويرتبط هذا الملفّ بقضيّة التّبنّي غير القانوني خلال الحرب، إذ يتشاركان في الجذر نفسه: الإخفاء، وطمس الهويّة، وحرمان الأفراد حقّهم في معرفة الحقيقة والانتماء.

أولًا: على مستوى الحكومة

ينبغي توحيد الجهود الحكوميّة عبر تعزيز قدرات الهيئة الوطنيّة للمفقودين والمخفيّين قسرًا المنشأة بموجب القانون 2018/105. يتطلّب ذلك تمويلًا مستدامًا وصلاحيّات موسّعة للوصول إلى السجلّات الرسميّة والأمنيّة والطبّيّة، والتحقيق في حالات الاختفاء القسري. كذلك يُوصى بإنشاء فرق متعدّدة التخصّصات (قانونيّة، نفسيّة، اجتماعيّة، طبّيّة) لمعالجة الحالات بشكل شامل، وبناء قاعدة بيانات وطنيّة وآمنة للحمض النووي تسهم في إعادة الروابط الأسريّة وضمان الحقّ في الحقيقة.

ثانيًا: على مستوى التشريعات

ينبغي مراجعة القوانين لضمان حماية الحقوق المدنيّة للعائلات المتأثّرة بالاختفاء القسري. يُوصى بـ:

- تعديل القوانين بما يمكّن النساء من نقل الجنسيّة لأطفالهنّ في حال غياب الأب أو فقدانه.
- تطبيق القانون 2018/105 بفعاليّة، مع توسيع تفسيره، ليشمل الحالات ذات الصلة مثل التّبنّي غير القانوني خلال الحرب، لضمان شمول العدالة للجميع.
- وضع نظام مساءلة فعّال لضمان تنفيذ القوانين وعدم الاكتفاء بالاعتراف الرمزي أو التعويض المادّي.

ثالثًا: على مستوى الخدمات العامّة

رغم مرور الزمن، يبقى الدعم النفسي والاجتماعي للعائلات محدودًا وغير مستدام. لذا يُوصى بـ:

- تخصيص موارد حكومية لإطلاق برامج متخصّصة للدّعم النفسي والاجتماعي والقانوني للعائلات المتأثّرة بالاختفاء القسري.
- إشراك وزارتي الشؤون الاجتماعيّة والصّحّة العامّة، بالتعاون مع البلديّات والمنظّمات النسائيّة والمجتمع المدني، في تصميم هذه البرامج وتنفيذها.
- ضمان مراعاة الخصوصيّة ومنع إعادة الصدمة في أثناء تقديم الخدمات. وهذا يتطلب اعتماد إجراءات تشغيل (SOP) واضحة تُنظّم كيفية التعامل مع هذه الملفات الحسّاسة، بما في ذلك تحديد من يملك حقّ الوصول إلى المعلومات، وآليات التخزين الآمن، وحدود مشاركة البيانات. ويجب أن تترافق هذه الإجراءات مع تدريب إلزامي ومُستمرّ لجميع العاملين/ات على مبادئ 'عدم الإيذاء' والرعاية المراعية للصدمة، إضافة إلى آليات متابعة وإشراف دوريّة لضمان الالتزام العملي بهذه المعايير على جميع المستويات المؤسسية.

رابعًا: على مستوى الوعي المجتمعي والذاكرة

يُعدّ إشراك النساء والأمّهات والأشخاص المتأثّرين/ات، ولا سيّما الشباب، في صياغة السياسات الوطنيّة للعدالة الانتقاليّة، خطوة ضروريّة لضمان شموليّة النهج. يُوصى بـ:دعم المبادرات الفنّيّة والتوثيقيّة (المسرح، المعارض، الأفلام، جلسات الحوار المجتمعي) التي تعيد سرد قصص الفقد والاختفاء. هنا، لا بدّ من التشديد على ضرورة وضع معايير أخلاقيّة تحكم هذه المبادرات في ظلّ التفلّت القائم.

- إدراج قضايا المفقودين/ات في المناهج التعليميّة والإعلام الوطني لتعزيز ثقافة المساءلة والاعتراف بالذاكرة الجماعيّة.
- اعتبار الحقّ في معرفة الحقيقة جزءًا من بناء السلام وإعادة الثقة بين المواطن/ة والدولة.

خامسًا: نحو رؤية شاملة للعدالة الانتقاليّة

إنّ معالجة ملفّ المفقودين/ات ليست مسألة قانونيّة أو إنسانيّة فقط، بل هي خطوة

سياسيّة وأخلاقيّة أساسيّة لمواجهة الأثر المستمرّ لسياسات الإخفاء. فالعدالة لا تتحقّق بالتعويض فقط، بل بكشف الحقيقة، واستعادة الروابط المقطوعة، وضمان عدم تكرار الانتهاكات. ويتطلّب ذلك إرادة سياسيّة حقيقيّة، وتمويلًا مستدامًا، ومقاربة شاملة تضع النساء والعائلات في قلب عمليّة العدالة والاعتراف.

VII خاتمة

عمّقت قضيّة المفقودين والمخفيّين قسرًا الجراح في النسيج الأسري والمجتمعي والجندري بشكل مستمرّ ومعقّد. فقدان الروابط الأسريّة لم يقتصر على العائلات المباشرة، بل امتدّ تأثيره عبر الأجيال، حيث تحمّل النساء والرجال والأطفال آثار الصدمة النفسيّة والاجتماعيّة والجندريّة في حياتهم اليومية. ضعف الثقة بين المواطنين/ات والدولة، واستمرار الانقسامات الطائفيّة والسياسيّة، وتراجع المشاركة المجتمعيّة، خصوصًا من قبل النساء والشباب، كلّها انعكاسات مباشرة لهذه الحقائق المرّة التي لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها بالصمت.

تتجسّد هذه المعاناة في قصّة أمّ كانت على وشك الموت، قالت في حديثٍ شفهيّ مع الصحفية سعدى علوه: 'إذا عاد ابني، دعوه يزور قبري ويطرق ثلاث مرّات حتّى أعرف أنّه عاد وأستطيع أن أستريح بسلام'. وقد استعاد دانيال درنن الأعور هذا القول على منصّته الإلكترونيّة (Albikar, 2016)، فهو، بوصفه متبنّى من لبنان إلى الولايات المتّحدة، يروي أنّه عندما عثر على أمّه البيولوجيّة في لبنان بعد سنوات طويلة من البحث، زار قبرها وطرق ثلاث مرّات قائلًا: 'وجدتكِ يا أمّي، أنا أسامحك، وأعدك بأن أبذل كلّ ما في جهدي لمساعدة الأمّهات اللواتي انفصلن قسرًا عن أطفالهنّ عبر التبنّي القانوني في البحث عن أجزائهنّ المبتورة'.

في السياق اللبناني، حيث تتراكم الانقسامات السياسية والطائفية، ويستمرّ انعدام الثقة بمؤسسات الدولة، يبرز الحق في الإقفال الرسمي والعادل لملفّات المفقودين/ات والمخفيّين/ات قسرًا حقًّا أساسيًّا لا يمكن تأجيله. فإقفال الملف لا يعني طمس الحقيقة، بل الاعتراف الكامل بالمصير، أكان عبر تحديد الهوية أم تأكيد الوفاة أم كشف أماكن الوجود، بما يتيح للعائلات حقّ الحداد واستعادة معنى الفقد ضمن إطار معلن ورسمي.

العدالة هنا تتمثل بإعادة الاعتبار للضحايا وأسرهم/نّ. فعدم معرفة المصير يضاعف الألم ويُبقي الجرح مفتوحًا عبر الأجيال، فيما يشكّل الاعتراف بالحقيقة، مهما كانت قاسية، شرطًا أساسيًّا لأي مصالحة ذات معنى. إنّ إقفال الملفات بطريقة شفافة وإنسانية هو أيضًا تفكيك لمنطق الإنكار الذي ما زال يدير آثار الحرب، وخطوة ضرورية نحو إعادة بناء الثقة والكرامة.

مراجع

سكّريّة، م. وداد حلواني: المخطوفون والمفقودون ألم لا ينتهي (24 ديسمبر/ كانون الأول 2025).
https://diffah.alaraby.co.uk/diffah/interviews/2025/12/24/وداد-حلواني-المخطوفون-والمفقودون-ألم-لا-ينتهي

البيكار. (2016). إذا رجع ابني.
https://www.albikar.org/wparchive/missives/should-my-son-come-back/.

علوش، ز. (6 سبتمبر/ أيلول 2022). لبنان: إجراءات تأديبية بحق 'رسالة حياة'، فما مصير الأطفال ضحايا العنف؟ درج.
https://daraj.media/%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86-%d8%a5%d8%ac%d8%b1%d8%a7%d8%a1%d8%a7%d8%aa-%d8%aa%d8%a3%d8%af%d9%8a%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d8%ad%d9%82-%d8%b1%d8%b3%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d8%ad%d9%8a%d8%a7%d8%a9/

أرديتي، ر. (1999). البحث عن الحياة: جدّات ساحة مايو والأطفال المختفون في الأرجنتين. مطبعة جامعة كاليفورنيا.

بوفار، م. ج. (1994). إعادة تشكيل الأمومة: أمهات ساحة مايو. سكولارلي ريسورسز.

الحاج، أ.-م. (22 يونيو/ حزيران 2019). متبنّون من لبنان: جمعية تندد بوجود اتجار حقيقي بالأطفال لأكثر من 40 عامًا. لوريان لو جور.
https://www.lorientlejour.com/article/1175883/adoptes-du-liban-une-association-denonce-un-veritable-trafic-denfants-durant-plus-de-40-ans.html

فيلد، س. (2006). ما بعد 'الشفاء': الصدمة، والتاريخ الشفهي، والتجدد. التاريخ الشفهي، 34(1)، 31–42. http://www.jstor.org/stable/40179842

هاينر، ب. ب. (2011). حقائق لا تُقال: العدالة الانتقالية وتحديات لجان الحقيقة (الطبعة الثانية). روتليدج.

المركز الدولي للعدالة الانتقالية. (2013). المفقودون في لبنان: مدخلات حول مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسرًا ICTJ.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر. (2015). الأشخاص المفقودون في لبنان: دليل للعائلات ICRC.

إسماعيل-علوش، ز. (2020). الفصل القسري والتبني بين الدول: السردية غير المرئية للحرب في لبنان. كونفلوينس ميديترانيه، 112(1)، 125–139.
https://doi.org/10.3917/come.112.0125

إسماعيل-علوش، ز. (2021). 'أصوات لا تُمحى: سرديات نحو إعادة التجذّر': بحث-إبداع في التاريخ الشفهي قائم على قصص حياة أفراد اختبروا التبني العابر للأعراق أو بين الدول (أطروحة دكتوراه، جامعة كونكورديا). سبكتروم: مستودع أبحاث جامعة كونكورديا.
https://spectrum.library.concordia.ca/id/eprint/988750/

إسماعيل-علوش، ز. (2018). أوجه التشابه بين الاتجار بالأطفال ومخاطر التبني. ملحق أخبار بناء السلام في لبنان، 20، 10–11.

التحقيق الوطني في النساء والفتيات من السكان الأصليين المفقودات والمقتولات. (2019). استعادة القوة والمكان: التقرير النهائي للتحقيق الوطني في النساء والفتيات من السكان الأصليين المفقودات والمقتولات (المجلد 1أ).
https://www.mmiwg-ffada.ca/wp-content/uploads/2019/06/Final_Report_Vol_1a.pdf

سيلمان، ب. (2020). التراجع العالمي في التبني بين الدول: ماذا ينتظرنا؟ التبني والرعاية البديلة، 44(3)، 226–239. https://doi.org/10.1177/0308575920951212

سترونغ-بواغ، ف.، وباغا، ر. (2009). إنقاذ أم اختطاف أم مزيج من الاثنين؟ كندا وعملية نقل الأطفال من فيتنام/كمبوديا، ربيع 1975. المراجعة الأميركية للدراسات الكندية، 39(3)، 271–289. https://doi.org/10.1080/02722010903116483

ياكينثو، أ. (2015). معالجة إرث الاختفاء القسري في لبنان: المساومات السياسية والعدالة الانتقالية. في ر. شو، ل. والدورف، وب. حزان (محررون)، توطين العدالة الانتقالية: التدخلات والأولويات بعد العنف الجماعي (ص. 201–224). مطبعة جامعة ستانفورد.

LCPS

حول المركز اللبناني للدراسات
تأسّس المركز اللبناني للدراسات عام 1989 ، وهو مؤسّسة مستقلّة، محايدة، غير ربحية وغير حكومية. يُعنى المركز بإنتاج وتأييد السياسات التي تُحسّن الحوكمة في لبنان والمنطقة العربية. تتمحور أبحاث المركز حاليًا حول الأهداف التالية: تعزيز الحوكمة، والنهوض بعملية النموّ الاقتصادي والتنمية المستدامة، ودعم السياسات الاجتماعية الشاملة والفعّالة، والدفع باتّجاه تطوير السياسات التي تصبّ في إطار البيئة المستدامة. تتقاطع أربعة مواضيع مع مجالات التركيز المذكورة أعلاه، وهي النوع الاجتماعي، والشباب، وحلّ النزاعات، والتكنولوجيا.

للإتصال بنا
المركز اللبناني للدراسات
برج السادات، الطابق العاشر
ص.ب. 215- 55، شارع ليون
رأس بيروت، لبنان
ت: 301 799 21 961+
info@lcps-lebanon.org
www.lcps-lebanon.org